



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

| | | |
|---|--------------------------------|-------------------------|
| الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63 | الاشتراك السنوي | |
| | خارج الوطن 1.000 د. ج. | داخل الوطن 600 د. ج. |
| المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم. | ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج. | |

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 يونيو 2001

فهرس

* مواصلة المناقشة العامة للوضع في البلاد.

محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 يونيو 2001 (ليلا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

ثورة التحرير الوطني، يقسم الجزائر إلى مناطق حيث يتحدث عن منطقة القبائل وكأن هذه المنطقة لا يعيش فيها إلا القبائل ومنطقة الشاوية! لا يعيش فيها إلا الشاوية، ومنطقة بنو ميزاب لا يعيش فيها إلا بني ميزاب، وكذلك بالنسبة إلى منطقة التوارق، في حين نجد، سيدي الرئيس، أن الدستور الجزائري الحالي يتحدث عن ولايات وليس عن مناطق، ألا يعيش في هذه الأخيرة أبناء الجزائر؟ فكم من شاو يقطن في منطقة القبائل مثل ولايات: تيزي وزو، البويرة، بجاية، وكم من أبناء ولايتي بجاية والبويرة يعيشون في ولايات: أم البواقي، باتنة، وهران، وغير ذلك من ولايات الوطن.

إن الأحداث التي عاشتها هذه الولايات وانتقلت إلى ولايات أخرى، قد استغلتها أطراف أخرى وبدأت الأبواق تنادي من هنا وهناك، فمنهم من ينادي بالانفصال ومنهم من ينادي برحيل الدرك والأمن الوطنيين، ليس حبا في هذه الولايات ولكن لأنهم يعيشون الرفاهية ويجمعون في الصالونات ومنها يحركون ويدغدغون مشاعر الشباب الذين يعانون الفقر والحقرة والتهميش ويدعونهم إلى القيام بالتخريب، فاسألوهم أين أبناءهم؟ فلو كانوا يحبونكم فعلا لتركوا أبناءهم يعيشون بينكم بل هم يعيشون وراء البحار يراقبون ويتفرجون بواسطة المقفرات الهوائية.

افتتحت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة السادسة والأربعين ليلا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نستأنف أشغالنا بمواصلة المناقشة العامة. وعليه، أحيل الكلمة بداية إلى السيد بلقاسم ملاح.

السيد بلقاسم ملاح: شكرا للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السلام عليكم.

أترحم في البداية على كل أرواح المأساة الأخيرة التي حدثت في بعض مناطق البلاد، كما أتأسف على الخسائر التي تعرضت لها الممتلكات سواء أكانت عمومية أم خاصة، والتي هي ملك للشعب الجزائري.

سيدي الرئيس،

إن الخطاب الرسمي الذي لا يتمشى في حد ذاته مع الدستور الحالي ولا مع الدساتير السابقة، ولا مع مبادئ

سيدي رئيس الحكومة،
أتمنى من سيادتك الموقرة فتح تحقيق في قضية بلدية
عين مليلة وذلك بإنشاء لجنة وزارية خاصة تكشف عن
أسباب وخلفيات هذه القضية لأنها تختلف عما حدث على
المستوى الوطني.

وأوجه رسالة أخرى إلى السيد رئيس الحكومة، وهي كفانا
من التوظيف بواسطة التوصية، كفانا من التوظيف
بواسطة "المعرفة"، كفانا من التوظيف بواسطة التمييز،
كفانا من توظيف أصحاب المصالح.

سيدي الرئيس،
أقترح عليكم، سيدي رئيس الحكومة، الإسراع في إعداد
القانون الأساسي للولاية، وتعيين ناطق رسمي باسم
الحكومة، بدلا من إقحام إطارات تقنية ترد على
انشغالات المواطنين، والإسراع في تعديل قانوني البلدية
والولاية.

سيدي رئيس الحكومة، نطلب منكم....

الرئيس: نرجو تقديم الطلبات كتابيا، شكرا للسيد بلقاسم
ملاح، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد تمار.

السيد محمد تمار: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله
وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين.

سيدي الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
الطاقم المرافق له،
الإخوة الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،
إن دل انفجار الوضع مؤخرا، على شيء فإنما يدل على
الانسداد التام بين النظام الحاكم والمحكومين. إن
النظام، سيدي الرئيس، يعاني حساسية اسمها الشعب،
تعدت آثارها وأصبحت تطبع علاقته مع ممثلي الشعب.

فيما يخص المطالب، بالفعل هي شرعية مثل الأمازيغية
والعدالة الاجتماعية وغيرهما من المطالب، لكن يا نساء
ورجال وشباب ولايات بجاية وتيزي وزو والبويرة، إن
مطلب رحيل الدرك الوطني غير شرعي لأنهم أبناء الجزائر
وينتمون إلى الطبقة الفقيرة، شاءت الأقدار أن يكونوا في
صفوف الدرك الوطني وهم يعانون نفس المعاناة التي
يعانها الشعب الجزائري، حيث قدموا الكثير منذ سنوات
حتى أنهم ضحوا مدة ثماني سنوات ولم يتحصلوا على
العطلة السنوية، واعلموا جيدا يا أبناء بجاية وتيزي وزو
والبويرة أن رجال الدرك الوطني ينتمون إلى كل مناطق
الوطن، ألا يوجد في صفوفهم و صفوف الأمن الوطني أبناء
تيزي وزو وبجاية والبويرة يعملون في ولايات أخرى؟! بل
أقول في كل ولاية من ولايات القطر الوطني يوجد دركيون
من هذه الولايات والعكس صحيح.

وعليه، أوجه ندائي إلى الشباب و أقول لهم لاتخربوا
الممتلكات، لا للترفة، لا للعنف، نعم للحوار.

السيد رئيس الحكومة،
لقد تعرضت ولاية أم البواقي إلى عملية تخريب
الممتلكات العمومية والخاصة، وهذه الأحداث التي
عاشتها الولاية في كل من بلديات الضلعة وعين الفكرون
وهنشير تومغني وبئر الشهداء، قد مست حتى ممتلكات
رؤساء البلديات والذين تعرضت عائلاتهم إلى إهانات.

تعود انتفاضة شباب هذه المنطقة الغاضبين على الأوضاع
المزرية التي يعيشونها بسبب الفقر والتهemis إلى كون
ولايتهم من الولايات الفقيرة والفقيرة جدا.

أما فيما يخص الأحداث التي وقعت ببلدية عين مليلة
فكانت مخططة من قبل مافيا العقار لأن ثمن العقار في
هذه المنطقة يساوي ثمن قطعة أرض بحيدرة، ولهذا كان
رئيس البلدية مستهدفا من قبل هذه المافيا التي تريد
الاستحواذ على العقار، حيث تعرض رئيس البلدية
وأعضاء المجلس إلى تخريب ممتلكاتهم وحتى التعدي
على حرمت منازلهم.

لايكفي، لايكفي، فالجنوب عانى وما يزال يعاني "الحفرة" والتهميش، وقد آن الأوان لالتفاتة جادة ومعاملة عادلة للجنوب.

إن المواطن عندنا، سيدي الرئيس، يتوسد أنبوب الغاز ويقاوم برد الشتاء بنار الحطب، أما في فصل الصيف فحدث ولا حرج، فإن المواطن المحظوظ الذي تمكن من اقتناء مكيف وأراح أولاده بشيء من البرودة سرعان ما يتخلى عن استعماله وذلك بمجرد وصول فاتورة الكهرباء.

إن الشباب البطالين عندنا في حالة تنذر بالقلق البالغ لأن المحظوظ منهم الذي تمكن من الحصول على رخصة المرور بعد طابور طويل ووصل إلى حاسي مسعود يرد من المؤسسة التي أعلنت احتياجها إلى مناصب شغل بعد أن ينظر في بطاقته لا لشيء سوى لأنه ليس من جهة معينة، إلى هذا الحد وصل التعفن.

سيدي الرئيس،

أليس من "الحفرة" ألا تتجاوز نسبة الشباب الحاصلين على وظيفة بحاسي مسعود 5%؟، أليس من "الحفرة" أن يبقى ما يزيد على ألف إطار جامعي دون عمل؟، أما أن يصل إلى درجة مسؤول في حاسي مسعود فذلك يدخل ضمن دائرة المستحيل.

سيدي الرئيس،

تجاوزت "الحفرة" عندنا كل حد وفاقت كل توقع، ورغم "الحفرة" الكبيرة فلسنا ممن يساهم بأي حال من الأحوال أو يفكر حتى التفكير في إثقال هذا الوطن بمشاكل جديدة لكننا أيضا لسنا ممن يسكت ويتغاضى عن حقوقه، وليس من العدل والإنصاف أن تصنف مطالبنا عند المسؤولين في ذيل القائمة بحجة أننا عقلاء وطيبون، ولذلك أجدني مضطرا أن أقول "لأننا نأكل التمر ثم نصبر" لا ثم لا، بل نأكل مثل بقية الجزائريين نشبع إذا شبعوا ونجوع إذا جاعوا، فلسنا مواطنين من الدرجة الثالثة.

كان بالإمكان تجاوز معظم المشاكل لو كانت العلاقة طبيعية، ومكن ممثلو الشعب من أداء أدوارهم على أكمل وجه، لكن "الحفرة" حيث بدأت بممثلي الشعب لا يمكنها أن تفرز شيئا آخرا غير هذه الأزمة.

سيدي الرئيس،

إن المسؤولية في بلادنا -للأسف الشديد- مبنية على ثقافة اسمها ثقافة "الحفرة"، إن المسؤول لا يشعر أنه مسؤول إذا لم يحتقر غيره، لا يشعر أنه مسؤول إذا لم يجبر المواطن على الوقوف عند بابه عدة ساعات من الانتظار، لا يشعر أنه مسؤول إذا لم يتجاوز قانون المرور ويحقر الشرطي المسؤول عن أمن المواطنين، وباختصار لا يشعر أنه مسؤول إذا لم يتجاوز القانون ويحقر الشعب ومؤسساته.

سيدي الرئيس،

إذا تكلم الناس عن "الحفرة" فليس بينهم من يستطيع أن يصفها مثلنا في ولاية ورقلة، لأنه إذا كانت بعض جهات الوطن تشعر "بالحفرة" أو تحس بها أو تشم رائحتها، فإن "الحفرة" عندنا تمشي على رجلين وتتجول في الشوارع، تطرق الأبواب، وتدخل البيوت بإذن أو بغير إذن، إننا في ولاية ورقلة التي يزعم أنها ولاية بترولية وتحتوي على دائرة حاسي مسعود التي يزعم أنها رثة الجزائر وأكبر مورد للتشغيل، أقول يزعم لأن المواطن عندنا لم يستفد إلى حد الآن سوى لهيب نيرانه التي تحرق ما تبقى من حرارة الشمس المرتفعة والتي يصل لها يوميا، وحتى الالتفاتة الطيبة لفخامة الرئيس الأسبق، السيد اليامين زروال، إلى الجنوب والمتمثلة في إنشاء صندوق الجنوب قوبلت بشيء من الفتور عند بعض المسؤولين، حيث تعرض هذا الصندوق جراءه إلى جملة من العراقيل والحواجز حتى خشنا أن يكون مصيره كمصير الصناديق المتنقلة ولم تدخل - أي الالتفاتة الطيبة - حيز التنفيذ إلا بعد ثلاث سنوات من إنشائه، وهنا أفتح قوسا لأوجه الشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة الحالي على تفعليه لهذا الصندوق الذي بدأت آثاره تظهر في بعض الولايات المعنية، نقول رغم ذلك كله، إن هذا لايكفي،

أواصر الديمقراطية والتعددية السياسية وتحقيق تنمية شاملة ومنسجمة ودائمة، واسترجاع مكانتها وتعزيزها في المحافل الدولية.

لا أحد ينكر المجهودات الكبيرة التي بذلها رئيس الجمهورية من أجل الإسراع في المسار الديمقراطي والرجوع إلى وضعية آمنة وسالمة واسترجاع المكانة اللائقة في المحافل الدولية.

أعتقد، سيادة الرئيس، أن الممارسة الديمقراطية تشكل وسيلة لمحاربة الآفات مثل "الحفرة" و"الرشوة" و"الترابندو" و"المافيا" التي ألحقت أضرارا بهيكل الدولة.

فإن الانشغالات المتعلقة بالسكن والتشغيل وتحسين التمدرس والتي كانت سبب المظاهرات تجد حلولها بفضل التكفل الحقيقي والناجع في كل المستويات وخاصة الجماعات المحلية يكون التمثيل الحقيقي للمواطنين أساسيا إذا كان نتيجة انتخابات حرة وديمقراطية.

نحن في حزب جبهة التحرير الوطني ندرك أن هناك عيوباً وتراكمات أثرت سلباً في الأوضاع المعيشية للأغلبية الساحقة سواء تعلق الأمر بالجهاز الإداري أو بالجهاز الاقتصادي.

في هذا السياق، نتبنى أغلب المطالب الاجتماعية التي يرفعها المتظاهرون، لكن الشيء المرفوض هو اللجوء إلى العنف كوسيلة للاحتجاج، لأن العنف لا يشكل أبداً وسيلة لتسوية المشاكل ومعالجتها بمرونة وريانة، وقد بين التاريخ المعاصر أن الحوار هو أفضل وسيلة للتفاهم وكل مبادرة من هذا القبيل لا بد من تشجيعها من أجل إطفاء نار الفتنة وتهدة الأوضاع.

كما نلفت الانتباه إلى الأخطار التي قد تنجر عن محاولة إيجاد بدائل عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الدستورية للبلاد التي تمثل أهم وأفضل القنوات التي

ويحق لي أخيراً، سيدي الرئيس، أن أطرح هذا التساؤل : ألا ينظر المسؤولون في بلادنا في المطالب المشروعة، إلا إذا اعتمد أصحابها وسائل غير مشروعة؟، وأين محل مطالبة العقلاء في قاموس السلطة، وبارك الله فيكم والسلام عليكم.

الرئيس: شكراً للسيد محمد تمار، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد سي عفيف.

السيد عبد الحميد سي عفيف: شكراً سيادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيادة الرئيس،

سيادة رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لايفوتني في البداية أن أنحني بإجلال وخشوع أمام أرواح ضحايا هذه المأساة الأليمة، كما أتقدم بأخلص التعازي للأسرة الإعلامية التي فقدت اثنين من أبنائها، كما أتقدم بالتعازي لعائلات الضحايا.

سيادة الرئيس،

يشكل فتح المجلس الشعبي الوطني التعددي مناقشة عامة للوضع في البلاد لامحالة مبادرة جيدة وطيبة لترقية روح الحوار والتشاور بين الشركاء السياسيين المطالبين بعرض إنشغالات المواطنين والدفاع عنها .

فقد شكل الفضاء البرلماني منذ تنصيب مجلسنا الموقر قبة للممارسة الديمقراطية وتضارب الآراء المختلفة حول القضايا الوطنية الحساسة المتعلقة بمشروع المجتمع حيث عبرت التشكيلات السياسية بكل حرية عن مواقفها.

فالجزائر الآن تقوم بتوفير كل الشروط من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز قواعد دولة القانون وترسيخ

الآراء واختلافها في الاتحاد والانسجام يجب المحافظة عليه وتدعيمه لأنه هو الضامن للمحافظة على التعددية السياسية، ولا يمكن المحافظة عليه دون تضامن فعلي وليس لفظيا خاصة وأنه يتم تحت رعاية وقيادة السيد الفاضل علي بن فليس رئيس الحكومة الذي برهن عن حنكته ورزاقته بل وحتى مرونته في إدارة مختلف القضايا العويصة ومعالجتها معتمدا دائما على الحوار والتشاور.

شكرا على حسن إصغائكم.

الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد سي عفيف، وأحيل الكلمة إلى السيد خوجة لرقم.

السيد خوجة لرقم: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يجمع كل المراقبين على أن الأزمة التي تعصف بالجزائر منذ قرابة الشهرين هي أخطر أزمة عرفت بها البلاد منذ الاستقلال، وذلك بالنظر إلى:

- 1 - ما تسببت فيه من خسائر بشرية ومادية كبيرة.
- 2 - الضرر المعنوي الجسيم الذي لحق بالمجموعة الوطنية بفعل:

أ - العجز الذي أبدته مؤسسات الدولة في تطويق الأزمة بل وفي رد الخطر عنها.

ب - التلويح بخطر تقسيم البلاد والشعب.

ج - تزايد الدعوات إلى التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

د - ما رافق الأزمة من تعدد سافر ومتكرر على رموز الأمة ومقدساتها وثوابتها .

يمكن من خلالها التعبير عن مطالب المواطنين والإطار الأمثل لمناقشة كل القضايا الوطنية، ولهذا نرفض استعمال الشارع والعنف والتخريب والأطر المشبوهة وغير القانونية لتحقيق أهداف سياسية غير معلنة.

سيادة الرئيس،

لا يمكننا أن نقبل المحاولات التي تستهدف النيل من وحدة الشعب الجزائري وعناصر الهوية الوطنية، الإسلام والعروبة والأمازيغية.

كما يجب علينا نحن نواب الشعب أن نقف لسد الطريق أمام المتاجرين بمعاونة المواطنين وتفويت الفرصة على الراغبين في القضاء على هيبة الدولة والتقليل من دور أسلاك الأمن في السهر على أمن الشعب وحماية ممتلكاته، من جهة، وضرب الوحدة الوطنية ووضع البلاد في متاهات عرقية وصراعات دموية بين أبناء الشعب الواحد، من جهة أخرى.

سيادة الرئيس،

إنني لا أدرك كيف يتسنى لبعضهم معارضة دولتهم من الخارج في حين توجد فضاءات وطنية للحوار والنقاش.

من المسلم به أن يعارض برنامج حكومة، ولكن لا يقبل أبدا أن نعارض دولتنا، كما أنه لا يقبل أبدا أن نشجع أوحى أن نفكر في تدخل أجنبي في شؤوننا الداخلية.

فلا يعالج مشاكل الجزائر إلا الجزائريون أنفسهم أما الاستنجد بالأجنبي فلا يقبل إطلاقا.

ألم تكف عشر سنوات من الإرهاب والحصار غير المعلن عنه حتى يقوم بعضهم بتعريض بلادنا في الخارج إلى التعاليق والمواقف المعادية لأنهم لا يرغبون في أن تعزز الجزائر مكانتها في الساحة السياسية؟

سيادة الرئيس،

فالائتلاف الحكومي مكسب ثمين ووسيلة ملائمة لتنوع

الدرس الخامس: لم يحدث لتاريخنا القديم والحديث وأن شهد صراعات عرقية ولا لغوية ولا ثقافية، ومن الإجرام في حق الأجيال المقبلة الشروع في التأسيس لهذه اللوثة الخبيثة.

تقتضي الجزائرية الحققة الدفاع عن كل مكونات الهوية الوطنية على حد سواء.

الدرس السادس: أنه حان الوقت للكف نهائيا عن الانتقال من مرحلة انتقالية إلى أخرى سواء كان ذلك عن طريق التعيين أو التزوير لصالح هذا الفريق أو ذاك، وأن يكون الفيصل بين التيارات والأحزاب والمشاريع هو الشعب وليس غيره من خلال صندوق شفاف يعد له بروية وبمشاركة الجميع.

الدرس السابع: إن خطورة الأزمة وتشعبها وتعقدها تستوجب الإسراع في إكمال مسار المصالحة الوطنية، ولن يتأتى ذلك إلا بمعالجة كل آثار الأزمة التي ألتمت بالبلاد منذ سنة 1992 وهذا من خلال:

- 1 - إطلاق سراح المساجين السياسيين،
- 2 - التكفل بملف المفقودين والمهجرين والفارين،
- 3 - إلغاء المرسوم المشؤوم رقم 93-54 وإعادة إدماج العمال المطرودين من جرائه.

الدرس الثامن: أنه من الخطأ الجسيم الاستمرار في إرجاع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى أسباب تتعلق بقلة الموارد وعدم كفاية الوقت المخصص لتنفيذ السياسات، إننا وإن كنا لاننكر دور هذين العاملين في الأزمة غير أن دورهما في تقديرنا أقل بكثير من دور طبيعة الخيارات المتخذة وطرائق التسيير المنتهجة التي طبعتها التبذير وكل أشكال الرشوة والمحسوبية والمحاباة، وإلا بماذا نفسر ضياع 1200 مليار دينار جزائري في إجراءات إعادة الهيكلة والتطهير؟ ولذلك أليس من حقنا أن نخاف من أن يلقي الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مصير سابقه في ظل وضع يكاد يكون مفروضا على الشعب.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إننا نعيش الفتنة لحظة بلحظة والألم يعصرنا ومستقبل البلاد يخيفنا، غير أن البكاء والنحيب والقدح أمور لا تغير من واقعنا في شيء.

إن الجزائر في منعرج خطير فيما السقوط في حماة الفوضى الشاملة، لا قدر الله، وإما الاتعاض من خلال الإقلاع فورا عن كل ما من شأنه تغذية الأزمة بالإبقاء على عواملها ومسبباتها.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن الخطر كل الخطر لا يكمن في الأزمة رغم خطورتها بقدر ما يكمن في الإصرار على إنتاج أسبابها وعدم أخذ الدروس والعبر منها، وأعتقد أن أهمها:

الدرس الأول: إن الظلم وإن طال واستفحل فلا بد له من نهاية قد تكون في شكل طوفان لا يبقي ولا يذر، ويكون أول ضحاياه المتسببون فيه أنفسهم.

الدرس الثاني: أن من يزرع الأحقاد يجني الفتن والويلات، وللا تعاض إن شئتم استعرضوا حال الصومال وأفغانستان اليوم وقرأوا تاريخ البلقان ولبنان خاصة وأنه قريب.

الدرس الثالث: أنه لم يعد بمقدور أي حزب ولا تيار، ناهيك عن أي شخص، الانفراد بحكم الجزائر واحتكار مقدراتها، ذلك أن وعي الشعب على خلاف ما يشاع قد بلغ أقصى درجاته.

الدرس الرابع: أن تسيير البلاد وفق منطق التوازنات ولعبة التناقضات ولو على حساب قيم الأمة ومرجعياتها ومصالحها الاستراتيجية وإرادتها السيدة غير محمود العواقب.

ذنبهم في ذلك إلا لكونهم لا يملكون وطنا آخر يعيشون فيه بكرامة إلا وطنهم هذا.

وهنا أتوقف لأترحم على كل الضحايا، وأشيد بتحلي باقي المواطنين بالصبر واليقظة رغم الظروف الصعبة.

إن استمرار هذه الأحداث مدة شهرين وانتشارها عبر مناطق أخرى لدلالة قاطعة على فشل السلطة في احتوائها في الوقت المناسب، وذلك لكونها لم تتفاعل معها منذ الوهلة الأولى، ثم واجهتها بتهاون، ولما فلتت الأمور من يدها وجدت نفسها بين الارتجال في تقديم التنازلات على حساب الأمن العام تارة و التراجع في اتخاذ القرارات الشجاعة تجاه كل ما هو مطلب شرعي تارة أخرى.

السيد الرئيس،

إن هذه الأحداث هي نتيجة طبيعية لنمط تسيير اتسم بوحودية الرأي والانفراد بالقرارات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية من خلال تجاهل الطبقة السياسية بل وتشويتها، وتهميش المؤسسات المنتخبة بل وتشويهها، وإبعاد الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بل وتقزيمهم وفساد الارتجال وكثرة العثرات فحصدنا الانسداد، وخير مثال على ذلك مسيرة 14 جوان التي كشفت عن غياب كلي للأطر الرسمية السياسية والمنتخبة الممثلة للمجتمع فاضطرت السلطات المعنية إلى التحاور مع المجهول.

السيد الرئيس،

لقد كرس الدستور الديمقراطية وحرية التعبير، وحدد بوضوح مؤسسات الجمهورية والأدوات المنوطة بها، وكل تراجع عن ذلك يؤدي لامحالة إلى الأسوأ، بل قد أدى بنا إلى الأسوأ.

لقد وصل المجتمع الجزائري إلى نقطة اللارجع في مجال الانفتاح السياسي، فلا مفر من التشاور والتحاور في التسيير وخاصة في الظرف الراهن.

الدرس التاسع: أنه حان الوقت لإعطاء لدولة الحكم الراشد والعدل معنى حقيقيا من خلال جعل المواطنين سواسية أمام القانون سواء أكان في العقوبة أم في المكافأة بصرف النظر عن مولده أو ميولاته أو انتماءاته حتى لا ينطبع عند الأغلبية المقهورة أن المواطنين في بلادي درجات وأن مناطق وطني مراتب "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لاتفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد خوجة لرقم، وأحيل الكلمة إلى السيد مختار زيتوني.

السيد مختار زيتوني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة الموقرين،

السيدات والسادة النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعيش الجزائر اليوم حالة خاصة في ظل ظروف اجتماعية مزرية على المستوى الوطني عامة، وإثر الأحداث الأليمة التي وقعت في بعض مناطق الوطن خاصة والتي زهقت خلالها أرواح جزائرية أخرى، وما كان ذنب هؤلاء الضحايا إلا لكونهم انتفضوا ضد التهميش بجميع أشكاله، وما كان ذنب الضحايا في صفوف رجال الأمن الذين هم أبناء الشعب، إلا لكونهم حافظوا على الأمن العام دفاعا عن الممتلكات والأشخاص وفقا لقوانين الجمهورية، وفي نفس الوقت ترى المواطنين في الولايات الأخرى بين جحيم البطالة والفقر من جهة، وبين الحسرة مما يجري من تخريب مفتعل لممتلكاته تحت وطأة الغضب من جهة أخرى، ورغم ذلك تراهم صامدين أمام هذا الوضع المر وما

- 1 - تهيئة الظروف الملائمة لتمكين المؤسسات المنتخبة للقيام بمهامها الدستورية.
- 2 - إشراك الطبقة السياسية الفاعلة في معالجة الأزمة.
- 3 - فتح المجال الإعلامي أمام الرأي والرأي الآخر في حدود قواعد الديمقراطية...

الرئيس: شكرا للسيد مختار زيتوني، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم الحاج قويدر.

السيد بلقاسم الحاج قويدر: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
الإخوة الصحفيين.

يشرفني كثيرا أن أقول كلمة مختصرة بهذه المناسبة، ألا وهي فتح مناقشة عامة للوضع الحالي في البلاد، هذه الفرصة التي طالما انتظرناها من أجل مناقشة الوضعية الحالية أو مناقشة كل القضايا الهامة التي تتعلق بحياة المواطن والوطن.

أود في البداية أن أترحم بكل خشوع واحترام على كل ضحايا الأحداث الأليمة التي شهدتها بعض مناطق الوطن، وأتمنى الشفاء العاجل لكل الجرحى.

كما أحيي وأثني على روح المسؤولية التي تحلى بها أغلب المواطنين في مدن كثيرة، منها سكان العاصمة وتيزي وزو وبجاية وباتنة وخنشلة إلى آخر القائمة، الذين وقفوا ضد التخريب وحافظوا على ممتلكات الدولة والشعب، وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأحيي تحية تقدير وإجلال وإكبار للجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني وكل الأسلاك التي تعمل في الخفاء وكذا المواطنين المخلصين وما أكثرهم من أجل إبقاء الجزائر واقفة شامخة شموخ التاريخ والمحافضة على الوحدة

السيد الرئيس،

إن الحديث عن المطلب الأمازيغي في الوقت الذي نناقش هذه الأحداث الأليمة يفرض نفسه في تدخله هذا لأقول إن الشعب الجزائري من أصل عربي أمازيغي، ومن هذا المنطلق، فإن الأمازيغية ملك وإرث ومفخرة لكل الشعب الجزائري، وبالتالي فهي ليست حكرا على مجموعة أو منطقة، وفي هذا الصدد علينا أن نختار بين أحد الأمرين:

إما أن نهمله -أي المطلب الأمازيغي- ونتجاهله ونتركه عرضة للاستعمال السياسي كورقة ضغط من غرباء عنه، ونكون قد جعلنا منه نقطة ضعف تزعزع من خلاله أركان الدولة، والغرض من ذلك إضعاف هذه الدولة لتأمين مصالح ضيقة على حساب الشعب.

وإما أن نتكفل به أحسن تكفل ونوليه ما يستحق من اهتمام تحت لواء الدولة -طبعاً- ونكون قد جعلنا منه موقع قوة لتلاحم الشعب ووحدة الوطن.

وفي هذا المنوال، وحتى يكون التكفل موضوعيا بعيدا عن كل أشكال الضغط يتطلب الأمر تهيئة ظروف معنوية مثل الاستقرار وترقية حرية التعبير وكذا الظروف المادية مثل توفير مناصب شغل وسكنات لكل الجزائريين بالتساوي.

السيد الرئيس،

صحيح أن الوضع الاجتماعي الخطير الذي تمر به البلاد اليوم هو نتاج تراكمات عقدين من الزمن، لكن ما نراه تازما واختناقاً هو نمط التسيير الأحادي، كما سبق وأن ذكرت، حيث أصبح البرلمان فيه مجرد غرفة للتسجيل وحلت محله لجان وطنية شبه تشريعية تنظر في القضايا الحساسة للمجتمع مثل وضع مشروع مجتمع، كما جرد (أي البرلمان) من وظيفته الرقابية تجريداً فعلياً غير معلن.

وأتقدم في الأخير، السيد الرئيس، بهذه الاقتراحات المختصرة والمتواضعة، والمتمثلة فيما يأتي:

شهدتها بلادنا قد أعاقت كثيرا التكفل بمشاكل المواطنين الحقيقية، ولكن لم يمنع ذلك أناسا (مافيا المصالح) استغلوا الوضع من أن يعيشوا فسادا في هذا الوطن الطاهر من أجل تحقيق الثراء على حساب المواطنين البسطاء، وقد تشجعوا في غياب الدولة في أحيان كثيرة وانشغالها بالإرهاب.

السيد الرئيس،

وللتخفيف من المعاناة المتعددة الأشكال للمواطن، وهذه ليست مقتصرة على منطقة دون سواها بل هي عامة، بات من الضروري العمل بصرامة أكبر من أجل إعادة الثقة إلى هذه المواطن في دولته وإدارته، ووضع حد لقطيعة فعلية مع أساليب التسيير السافلة والمتعفنة التي طبعت هذه الأخيرة في أغلب الأحيان في بعض المستويات محليا ومركزيا من بيروقراطية مستفحلة ومحسوبة متجذرة وجهوية متمكنة و "حقرة" فادحة، تألم من جرائها عامة المواطنين في جنوبها وشمالها وشرقها وغربها، وهي مازالت مع الأسف إلى حد الآن موجودة، لانستطيع "تغطية الشمس بالغبال" منها على سبيل المثال: أن المواطن عندما ينتظر ساعات طويلة من أجل مقابلة رئيس بلدية يجد نفسه في نهاية المطاف لم يحظ بمقابلته وتتوالى الأيام دواليك إلى أن يسيطر عليه اليأس والكآبة ولا يرى في مواطنته نفعا، صحيح إنها تصرفات شخصية ومعزولة، ولكنها مع الأسف قد ساهمت ومازالت تساهم في فقدان ثقة المواطن في دولته.

ألم ينتخب هذا الشخص لخدمة هذا المواطن؟ نفس الشيء يقال عن بعض المسؤولين على المستويين الولائي والمركزي الذين لم يتكفلوا بانشغالات المواطن الحقيقية والموضوعية وكأنهم لم يوجدوا لخدمته! رغم أنني أشيد بالمجهودات التي يبذلها النزهاء من هؤلاء المنتخبين والإداريين، وتحملهم المسؤوليات رغم صعوباتها، وهؤلاء يعرفهم كل واحد في بلديته وولايته وقطاعه.

السيد الرئيس،

للخروج من هذا المأزق وتفادي التجاوزات من هنا وهناك

الوطنية وعلى الأمن والاستقرار، والمحافظة على الأخوة ما بين أبناء الشعب الواحد.

السيد الرئيس،

إنني أتألم للأزمة الخانقة والحادة التي تمر بها البلاد والتي كادت أن تعصف بها لولا حكمة الرجال والوطنيين المخلصين، وهذا ما شجعنا ويدفعنا إلى وضع النقاط على الحروف، ويجعلنا التأمل بعمق في واقع المجتمع الجزائري نطرح هذا السؤال: لماذا يتدحرج وضعنا من سيء إلى أسوأ؟ ألا يكفي ما عاناه شعبنا طيلة قرن وأكثر من 30 سنة من ويلات الاستعمار وما خلفه من آثار سلبية وجروح عميقة وتهميش وتفجير وحرمان، ألا يجدر بنا أن نضع حدا نهائيا عوض التماذي في السير في هذا الاتجاه وغض الطرف عما يعانيه شعبنا في حياته اليومية وكأن بعض المسؤولين في بعض المستويات، مع كل احتراماتي للوطنيين النزهاء منهم، لا يهيمه أمر هذا الشعب.

مع العلم أن الدولة قامت سابقا بتغطية مطالبه واحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية، منها العمل بالدرجة الأولى خلال العقدين الأول والثاني، ومع ذلك لم يتوقفه تدحرج وضعيته مع مرور الزمن إلى أسوأ ما كانت عليه حيث بعدما كانت واقعا أصبحت وعودا وآمالا، صحيح أن الكثافة السكانية كانت قليلة في ذلك العهد، ولكن إيرادات البلاد أيضا كانت قليلة، ومع الأسف رغم توفر البلاد في النصف الأول من العقد الثالث على إمكانيات هائلة مادية وبشرية كانت تفوق تعداد الكثافة السكانية بكثير، حيث لو افترضنا أن هذه الإمكانيات تم توظيفها توظيفا عقلانيا بغض النظر عن إيرادات البترول لما بقي جزائري واحد يعاني.

إن عدم التوزيع العادل لهذه الإمكانيات وعدم استغلالها بما يعود على الوطن بالفائدة هي أحد الأوجه الخفية التي أدخلت البلاد في دوامة جعلتها لاتعرف الاستقرار.

إن الأزمة الخطيرة المسماة بالعشرية الحمراء التي

ناقش اليوم مرة أخرى الوضع العام في بلدنا الحبيب، إثر الأحداث الأخيرة التي ألمت ببعض ولايات الوطن، والتي أسفرت عن خسائر في الأرواح والممتلكات، ما كان ينبغي لها أن تكون لولا الاحتقان والتراكم للذين وصلت إليها نفسية المواطن من جراء تحمل متاعب السنوات الماضية بتركتها الثقيلة، لقد انتفض الشعب في سنة 1988 واعتبر ذلك شغب أطفال، وحول مسار مطالبه، وانتفض مرة أخرى بأسلوب حضاري وذلك بممارسته حقه الانتخابي الذي ينشد من خلاله التعبير فكوفيء بعكسه، فلا غرابة أن يتصرف اليوم بشكل آخر يستنكره الجميع، ولكنه دلالة واضحة على الاحتقان الذي وصل إليه.

لم تعط السنوات العشر الماضية بعضهم الدرس، فظنوا أن الاستغلال السيء للوضع الأمني سيدوم فبرزت جملة من السلوكات التي حددها رئيس الحكومة في كلمته التي ألقاها صباحا، ووعد بمحاربتها مثل الرشوة والمحسوبية و"الحقرة" والتعسف في استعمال السلطة، حيث أصبحت الرشوة معلما على وضع، والمحسوبية جبروتا، والحقرة إبرازا لقوة شخصية المسؤول، وتجاوز السلطة تحكما في الوضع، فالمشاريع يمنحها لمن يدفع الضريبة لجيوب المسؤولين ولو لم يدفعها للخزينة العامة، والمحسوبية حطمت الكفاءة والشهادات، وإلا كيف لا يحدث الاحتقان والمنظومة العقارية أغرقت البلديات في مشاكل لا مثيل لها، فأصبحت تفتقر إلى هذه العقارات حتى لبناء المرافق الضرورية؟

كيف لا يحدث الاحتقان والمقاولون يدفعون الرشى عنوة وإلا لن يتحصلوا على أي مشروع؟

كيف لا يحدث الاحتقان والخدمة العمومية أصبحت تشبه دور الصدقة وتشهد طوابير يومية؟

كيف لا يحدث الاحتقان والغش في إنجاز المشاريع سمة عامة؟

كيف لا يحدث الاحتقان والضرائب تسلط على الموظفين والتجار الصغار دون أصحاب الحاويات؟

وإعادة الثقة إلى المواطن في دولته وحكامه، أصبح أكثر من ضروري وضع حد نهائي لهذه الممارسات الغربية عن مجتمعنا وتجنب الكارثة الحقيقية، لا قدر الله، لأن الضغط مهما كان نوعه ومن أي جهة كانت سوف يولد الانفجار عاجلا أم آجلا.

وإعادة الاعتبار إلى كرامة المواطن كمواطن، وإلى دولة القانون التي تقف بجانب العدل والإنصاف يجب التعجيل بإصدار تعليمات صارمة لأجهزة الدولة على مختلف المستويات ومتابعة تطبيقها ميدانيا وباستمرار، وليس في الحملات فقط، وهذا طبقا للدستور، وكمثال على ذلك:

- تقرب خدام الشعب من شعبهم وفتح باب الحوار والمناقشة المسؤولة لكل القضايا التي تهم المواطن طبقا لقوانين الجمهورية ودستورها.

- الإستماع للمواطن حين يعبر عن احتياجاته حتى ولو لم توجد الحلول لمشاكله، فكلية طيبة وابتسامه خالصة احتراما له تكفيه عن حل مشكلاته.

وفي الأخير، إذا كانت الحكومة الفتية الحالية - وهذا ليس من باب المجاملة - تتشكل من كفاءات تملك خبرات وتمتاز طاقمها بأخلاق حسنة، وتربية عالية، والحمد لله ...

الرئيس: أشكر السيد بلقاسم الحاج قويدر، تسلم البقية إلى السيد رئيس الحكومة ليأخذ علما بها، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال بن خلوف.

السيد كمال بن خلوف: بسم الله الرحمن الرحيم، وصل اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين. وبعد،

سيدي رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما أتمنى أن يعطي السيد رئيس الحكومة، دفعا للمشاريع المسجلة، إذ توجد خمسة مشاريع لإدخال الغاز الطبيعي لكنها ما تزال معطلة، بالإضافة إلى أزمة المياه الصالحة للشرب التي تعانيها ولاية سطيف إذ يضطر السكان في كثير من مناطقها إلى نقل المياه على ظهورهم، بل قد يتخلف بعض أبنائهم عن الدراسة جلب الماء.

سيدي الرئيس،

أتوجه بطلبي إلى شعبنا الكريم، الغيور على وطنه وللحذر والحيطه من أن يجر إلى تحطيم مكتسباته تحت أية دعوى، ويفوت الفرصة على المتربصين به في الداخل والخارج.

كما أتوجه إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري الذي ورث وضعاً صعباً، من أجل التكفل بالقضايا الحقيقية للشعب التي ذكرتها آنفاً، بعيداً عن المشاكل المفبركة، ونسأل الله أن يوفقهم وسنكون إلى جانبهم في خدمة الوطن، كما أتوجه إلى سكان ولاية سطيف وكل القوى الحية من أعوان الدولة وأسلاك الأمن إلى أخذ الحيطه والحذر لتجنيب الولاية انزلاقات أخرى.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد كمال بن خلوف، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد عبد الحاكم.

السيد أحمد عبد الحاكم: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

كيف لا يحدث الاحتقان والشباب الحاصلون على الشهادات العليا يمارسون تشغيل الشباب بالمحسوية؟

كيف لا يحدث الاحتقان وبعض مناطق الوطن كانت أيام الاستعمار مناطق محرمة، وأصبحت اليوم مناطق محرومة حتى من الماء والطريق والكهرباء؟

كيف لا يحدث الاحتقان وبعض المسؤولين المحليين يمارسون سلوكات "رامبو" على المواطنين ويميزون بينهم بدعوى الانتماء الحزبي؟ والأمثلة كثيرة إن شئتم ذكرتها.

وأمام هذا الوضع الخطير، والتحريك المتعمد لجر البلاد إلى مأساة جديدة رفض المواطنون أن ينجروا وراء هذه الأحداث، لذا أحیی بالمناسبة شعبنا الأبوي في ربوع الوطن، خاصة مواطني ولاية سطيف التي تعرضت لإشاعة كبيرة لكن المواطنين فوتوا الفرصة على كل من أراد تخريب مؤسساتهم سواء في عاصمة الولاية أو في الدوائر الكبرى من عين ولمان إلى بوقاعة إلى العلمة إلى عين الكبيرة، وأحیی سكان آيت نوال مزادة وبوطالب والحامة ومنتانو وأولاد عيش الذين لم يثوروا لتخريب مؤسساتهم رغم ما يعانونه من ظلم وحقرة، بل أعرب سكان المناطق التي أصابها التخريب -وقد زرتها- مثل بوعنداس وبوسلام وتيزي نشار... وغيرها عن ندمهم لعدم تحركهم لإيقاف التدمير الذي عرفته مؤسساتهم، فقد أحسوا في النهاية أنهم لم يؤدوا واجبهم المتمثل في حماية مؤسساتهم من التخريب.

السيد الرئيس،

لظالما رفعنا انشغالات الولاية إليكم وعلى المستوى المحلي والتي تعبر عن التهميش غير المبرر، ونذكر في مقدمتها ثاني ولاية على مستوى الوطن تعاني تهميشاً، حيث ما يزال مطارها، معطلاً إلى يومنا هذا وذلك منذ سنة 1945، فالمطار كان يستغل خلال عهد الاستعمار الفرنسي لكنه اليوم معطل، إضافة إلى مشكل الغاز الطبيعي الذي تعانيه المناطق الجنوبية لولاية سطيف مثل عين أولمان وعين أزال وصالح باي رغم مرور أنابيب الغاز عبر ترابها.

والمحسوبية والعروشية والعنصرية المكشوفة و"بني عميس" والتي هي في الواقع عناصر وصفات ذميمة ودخيلة على المجتمع الجزائري الأصيل، والتي لم نستطع -مع الأسف الشديد- القضاء عليها بواسطة منظومتنا التربوية الفاشلة، لأقول فاشلة في أهدافها ومراميها التي حددها المجتمع الجزائري لنفسه، لكن يرجع فشلها في نظري إلى عدم منحها الوسائل المادية والبشرية والبيداغوجية التي تساعد على تنفيذها، فالأمة التي لاتقدر رجال التربية والتعليم والعلماء حق قدرهم ورجال الدين محكوم عليها بالفشل طال الزمن أم قصر، والدولة التي تعاقب الكريم وتعفو عن اللئيم لا يمكنها تحقيق الأهداف النبيلة التي سطرته لنفسها، والدولة التي لاتعتني بتربية وإصلاح أولها الذي هو الطفل لايمكنها تحقيق إصلاح آخرها الذي هو المسؤول والإطار المسير لشؤونها ومصالحها على جميع مستويات هياكل الدولة.

ومن الأسباب أيضا، الأقلية البسيطة التي تريد فرض رأيها وتمير مشروعها السياسي والإيديولوجي والعقائدي على الأغلبية المطلقة، سواء أكان ذلك في فرض الديكتاتورية أم الديمقراطية أم الأمازيغية وسيلة لحل الأزمة دون مراعاة ضرورة احترام الدستور وقوانين الجمهورية، وكذا رأي الأغلبية والاحتكام إلى الحديث الشريف: "لعن الله رجلا أم قوما وهم له كارهون"، والديمقراطية المطبقة في الجزائر حاليا تفرض علينا رجلا كثيرين يأموننا ونحن لهم كارهون، وهذا نتيجة عدم نزاهة الانتخابات ومصادرة نتائجها على جميع المستويات بداية من البلدية فالولاية، فالمجلس الشعبي الوطني وأخيرا مجلس الأمة، ونلاحظ أن عملية تزوير الانتخابات عندنا مافتتت تنمو وتترعرع شيئا فشيئا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى أن تجاوزت حدها خاصة في السنوات الأخيرة حتى وصلت درجة مصادرة الآراء والنتائج الحقيقية.

ومن الأسباب كذلك، أننا أثناء ترشيحنا للرجل منا في جميع المستويات نتسارع ونتسابق لتقديم الولاء والمساندة له ونتزايد في ذكر محاسنه، والتغافل عن

كان يفترض في هذا الوقت - ومن واجبنا - أن نتهيا لمناقشة أهداف ومرامي مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلنه فخامة رئيس الجمهورية في خطابه يوم 26 أفريل الأخير، غير أنه شاء القدر أن نناقش بدلا من ذلك الوضع العام الذي تعيشه البلاد والأزمة الحادة والخانقة التي تمر بها، والتي عرقلت دون شك عملية التطور والتنمية الشاملة في وطننا الغالي، إضافة إلى أعمال الشعب، وعمليات التخريب والتدمير والعنف والنهب والسلب، وكذا التعدي على ممتلكات المواطنين والتي يخيل لنا حين نشاهدها على الشاشة الوطنية أو الأجنبية أو نقرأ عنها في الصحف الوطنية والأجنبية أننا في أحداث أكتوبر 1988 وما تبعها من أعمال إرهابية، وأعتقد أن ذلك يرجع إلى جملة من الأسباب والمسببات، أذكر من بينها ما يأتي:

1- توقف عملية التنمية الشاملة في البلاد، وجعل عجلتها ثابتة في مكانها لاتتحرك بل تتراجع إلى الوراء لأن هناك من يريد فرض الديكتاتورية بالقوة والعنف على كافة الشعب الجزائري، ويريد بعضهم فرض الديمقراطية بنفس الطريقة السابقة، وآخرون يريدون فرض الشريعة الإسلامية وتطبيقها وقد نسوا أو تناسوا جميعا الحكمة القائلة "كل شيء بالسيف أو قول تبغيني ماشي بالسيف".

ومن الأسباب التي جعلت الأزمة تتعمق، كثرة وتراكم المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري في جميع مناطق البلاد دون استثناء والتي كلما قاربنا الوصول إلى اكتشاف أسبابها والاقتراب من حلولها إلا وتأتي أقلية من المجتمع لتؤكد وتلح على فرض رأيها الذي يتعارض مع رأي أغلبية الشعب مسببة الفوضى ومحاوله إشعال نار الفتنة، وبما أن أغلبية المجتمع الجزائري تتكون من الفقراء والعمال البسطاء والشباب البطالين والعجزة والمحرومين، فالخاسر والضحية بطبيعة الحال هو هذه الفئات.

ومن أسباب الأزمة أيضا و غرس روح الجهوية والعصبية

لذا أردت أن يكون طرحي في شكل ملاحظات على الأحداث حتى نكون دائما من الداعين إلى المحافظة على الوحدة الوطنية، فالملاحظ لما آلت إليه الأوضاع المؤلمة في الجزائر يرى من الوهلة الأولى أنها كانت تحمل مطالب مشروعة لما يعرف "بالحقرة" والتعسف في استعمال السلطة والبيروقراطية والتسلط... إلخ من الشعارات والمصطلحات المستعملة، لكنها في حقيقة الأمر نتيجة لوضعية معينة قد نراها في حادثة محصورة في وضع معين يكون تحت طائلة القانون، لكن الدفع والضغط الموجه وليس العفوي أدى إلى تطور الأحداث والتصعيد في المواجهات، مما يجعلنا نطرح أسئلة: ما الداعي إلى هذا كله؟ ماهي النتيجة المرجوة من ذلك؟ اللهم إلا إذا كان المطلب غير ذلك وهو إلى حد الآن غير معلن وقد يكون إلى أجل غير مسمى، ولا يمكن سكان تلك الربوع وغيرها من ربوع الوطن الذين عاشوا ويلات تلك الأعمال أن تكون صادرة عنهم تنسب إليهم باعتبار أن تلك الربوع كانت مهذا للثورة ومنبعا وحصنا حصينا لها، مما يجنبنا الذهاب بعيدا في التساؤل عما يروج ويرج له، قد نعتبرها مخاترات وهذا ما يجعلنا نقول للذين لا يؤمنون بوجود أياد خفية داخلية وخارجية إنها موجودة بالفعل وتشد بخيوط هذه اللعبة، فنحن نذهب في هذا الاتجاه، فهؤلاء لن يهدأ لهم بال مادام هناك استقرار في هذا البلد،

لأننا في رؤيتنا للأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة ندرك أننا لسنا أمام ذلك الشاب الجزائري الذي يعرف بغيرته على وطنه ويحرص على تطور فكره وقدرته على حل المشاكل، وليس باتباع سبل الهدم والحرق والنهب والسلب، بل بالعمل على تطوير قاعدة الحوار والنضال المتواصل حتى ترسي قواعد الديمقراطية، قواعد مجتمع لا يعترف بالأساليب الهدامة بل بالأساليب البناءة، لكن هذا لا ينفى وجود مشاكل تبعث القلق واليأس في نفوس الشباب وكذا بعض التصرفات غير البريئة، وما نلاحظه من خلل يتمثل في ركود مؤسسات الدولة في أداء الدور المنوط بها حسب ما تمليه وتنص عليه القوانين، مما جعل المجالس المحلية لا تستطيع أن تؤدي دورها نظرا

سلبياته وعدم ذكرها تماما حتى خيل لنا أنه هلك، وبعد تنصيبه فترة من الزمن نعود لنذكر سلبياته ونتجاهل إيجابياته مثل ما هو الحال بالنسبة إلى السيد رئيس الجمهورية وكل من سبقه، خاصة من قبل ما يسمى بالخبزة في هذه البلاد، أما عامة المجتمع وخاصة الفئات المحرومة إن لم أقل جميعها، فأغلبها ما زالت معلقة الأمل على أن الأزمة لاتحل إلا على يده، وكذا الطاقم الذي اختاره لتنفيذ برنامجه الانتخابي ويذكرون من إيجابيته الكثيرة تحقيق الأمن والأمان والوثام المدني والعزم على الشروع في المصالحة الوطنية وإعادة الاعتبار إلى الدولة الجزائرية في الخارج...

الرئيس: أشكر السيد أحمد عبد الحاكم، وأحيل الكلمة إلى السيد سلامي حدادي.

السيد سلامي حدادي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

رجال الإعلام،

الزميلات والزملاء،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن العجالة التي أردت من خلالها المساهمة في هذه المناسبة، وحتى لانذهب في تأويلنا للأحداث رغم أن المشاكل المتعارف عليها هي قاسم مشترك في كل مناطق الوطن، وحتى لانقول إن هناك مناطق تعيش في الدرك الأسفل مما استفادته مناطق أخرى، وحتى لانذهب بخيالنا بعيدا في طرح أسئلة قد نعتبرها أيضا مشروعة، يمكننا أن نطرح أسئلة عديدة منها: كيف تقسم وتوزع المشاريع؟ ما هي التنمية وكيف تكون؟ هل الدولة قادرة على تلبية كل هذه المطالب وجعل كل المناطق في ميزان التوازن والتوازي، أو من الذي...؟ وهل هو الذي...؟ دون أن أكمل.

الشعب، والعمل على حسن تسييرها حتى تصل إلى الشعب لأن التبيد والتلاعب أصبحا في الآونة الأخيرة مصطلحين متعارفا عليهما، نتعايش معهما وكأنهما لايعنيان شيئا.

ونطالب في الأخير، اللجان المنصبة مؤخرا بإجلاء النتائج والحقائق وإلقاء الضوء على الأحداث الأخيرة حتى نبتير كل التأويلات وكل التنبؤات، وعلينا بالتعقل والحوار أو بالأحرى إصلاح ذات البين أجدى لما حل بنا وبوطننا العزيز حتى نفسح المجال للتنمية والتطور والذي تكفله آليات من الواجب الحرص على إيجادها والعمل بها، والسبيل إلى ذلك يتمثل في تعزيز وجود الدولة اليومي مثل الرقابة الدائمة والتكفل الدائم بالانشغالات اليومية، والتسيير العقلاني والتقييم الوافي حتى نقفو المتخلف ونستدرك الناقص، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد سلامي حدادي، وأحيل الكلمة إلى السيد العيد محجوبي.

السيد العيد محجوبي: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

يجري المجلس الشعبي الوطني مناقشة عامة للوضع العام في البلاد، وعلى المباشر منذ حين، فهل سنخرج بعد هذا النقاش بنتيجة وفائدة تعود على هذا الوطن الجريح، الذي تعرض ويتعرض للكبات الواحدة تلو الأخرى، المتسببون فيها هم أبناؤنا!

وأقول إن كل مخلص غيور على هذا الوطن لا يمكنه إلا أن يتمنى الخروج بنتيجة لصالح هذا الوطن.

إلى هذه المعوقات، لذا يجب تجنبها والعمل على تدعيمها (المجالس المحلية) وهناك من يرى أن الحل يكمن في حل المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية منها، ولكن الحل في نظري يكمن في تدعيمها ماديا وبشريا وقانونيا وتوجيهها ومراقبتها كي تؤدي الدور المنوط بها، وعلى الإدارة أداء دورها في تطبيق القانون وتقديم الخدمات التي تليق بالمواطن، وذلك من أجل تأصيل فكر الدولة الحديثة وبناء جسور التواصل والحوار لتجسيد قواعد الديمقراطية الحقة.

وهذا ما يؤدي بنا إلى القول إن على الدولة إرساء آليات الرقابة في توزيع الربح والمشاريع التنموية، والتكفل الكامل بالمشاكل المطروحة التي تعرفها جل مناطق الوطن، خاصة المناطق الداخلية التي تعرف تأخرا كبيرا في التنمية ومسايرة مناطق أخرى، أخذت الكثير. ومن الولايات التي ظلت تنتظر أذكر على سبيل المثال ولاية الجلفة التي تأمل أن تأخذ نصيبها من تلك البرامج حتى نبعث الأمل في نفوس شبابها، ومع ذلك بقيت جل هذه المناطق، كما أسلفت، تنتظر ردحا من الزمن لتحظى بشيء من الاهتمام، وفي هذا المجال يجب الحث على العمل من أجل تجسيد البرنامج الذي اقترحه رئيس الجمهورية ميدانيا، وتعزيز نجاح المساهمات المعتمدة للخزينة العمومية من خلال:

- إضفاء الاستقرار على الهياكل الإدارية والاقتصادية المسؤولة عن تجسيد البرامج والتي هي في حاجة إلى تعبئة، مع محاربة كل الآفات التي تسربت إلى صفوفها من رشوة ومحسوبية وأمراض أخرى.

- توسيع نطاق مساهمة المجالس المحلية في بلورة مشاريع التنمية المحلية وأهدافها.

- إعداد برنامج لدعم وإنشاء مؤسسات مصغرة وأنشطة لصالح البطالين.

- ترقية الحوار الدائم بين الحكومة وشركائها الاقتصاديين والاجتماعيين بغية ضمهم إلى هذه المسعى وضمان الاستقرار الاجتماعي، وهذا ما يجعلنا نقول إن من واجبا محاسبة كل من تسول له نفسه تبيد أموال

المحسوبية والسرقة، وتقلد المناصب بغير كفاءة.. والقائمة طويلة، لكن ماذا قدمنا من علاج لهذه الأمراض؟ قد تكون قدمت وقد نكون قدمنا العلاج ولكن يبقى غير كاف، أو ربما نكون قد قدمنا العلاج وواجهتنا عراقيل.

إن المواطن الذي تخلى عن كل شيء من أجل العيش في أمان، أصبح اليوم لا يؤمن إلا بالمحسوس، والمحسوس فقط، وهو يسأل نفسه هل بدأ يشعر باختفاء هذه الأمراض أو زوالها؟ المهم أنه أصبح لا يؤمن إلا بالمحسوس.

السيد الرئيس،

تعيش الجزائر وضعا مؤلما حقيقية فما الأسباب؟ على رأس هذه الأسباب التراكمات السياسية المتعاقبة على البلد، بدءا من الشعار الذي يتخذه كل من يتقلد مسؤولية مهما كانت: ما أريكم إلا ما أرى، فهو يقول عمليا وواقعا " أنا الجزائر وغيري لا شيء"، سياسته مبنية على الإقصاء، لذا لا بد من إعطاء الحرية السياسية المسؤولة والتشاور، وفتح المجال للتعددية في كل شيء.

السيد الرئيس،

نتجت عن التراكمات السياسية المتعاقبة ممارسات يومية أول من اكتوى بناها هو المواطن والذي فسرها في الشرق والغرب والجنوب والشمال وأعطاهما مصطلح " الحقرة"، لذا، سيدي الرئيس. فهذه "الحقرة" نتيجة وهي أنواع وأشكال. ذكرت السيد الرئيس في مداخلتكم أن المتظاهرين أحرقوا المجالس البلدية بل أحرقوا حتى مساكن بعض أعضاء المجالس. وكل عاقل يرفض هذه الممارسات، لكن لو سألنا المواطن عن سبب قيامه بهذه الأعمال لأجاب: -وقد لا يجيب جميع المواطنين- إن هذا الذي اختير لتسيير البلدية غير مؤهل.

فلا قدرة له على التسيير ولا حتى على توظيف الموارد المالية لهذه البلدية، فهو قد يسمع أن ميزانية بلديته هي خمسون (50) مليارا سنويا لكنه لا يرى أثرا لذلك، لأن هم هذا المسير هو إرضاء هذا المسؤول أو ذاك دون إيلاء المواطن المسكين أي اهتمام أو اعتبار.

السيد الرئيس،

عاشت البلاد فترة غياب المؤسسات، لكنها وجدت رغم ما يقال عنها وذلك بعد جهد المخلصين من أبناء هذا الوطن، واستبشر المواطن خيرا لأن الصراع الذي كان يشهده في الشارع بين القوى المتصارعة أصبح يتم في شكل حوار قد يكون هادئا أحيانا وعاصفا أحيانا أخرى، لكن كل ذلك كان يتم في إطار المؤسسات وفي جو أخوي، لكن فرحة المواطن المسكين، سيدي الرئيس، الذي تخلى عن كل شيء من أجل أن يعيش في أمان لم تدم، لأن هناك من لا يريد الاستقرار لهذا البلد، أو لعل هناك من رأى أن هذه المؤسسات تزيحه من مكانه أو تحول بينه وبين تحقيق مصالحه، وبقدرة قادر شوهدت صورة البرلمان لدى المواطن المسكين الذي كان قد تخلى عن كل شيء من أجل أن يعيش في أمان مع عائلته.

السيد الرئيس،

ولأمر ما أريد للجزائر أن تعود إلى نقطة البداية، ويتصارع المتصارعون في الشارع لتكون الغلبة للأقوى، دون إغارة أدنى اهتمام للأرواح الجزائرية التي تسقط، لتمر فترة أخرى ونقوم بعملية الإحصاء وكأن شيئا لم يكن، ونقرأ: في العشرية كذا قتل مائة ألف جزائري، أو: في عشرية كذا قتل ألف جزائري.

السيد الرئيس،

إن الأمل موجود، لكن هل نحن جميعا في مستوى هذه المسؤولية؟ هل بإمكاننا فعلا أن نعيد البسمة إلى هذا المواطن المغبون بعد هذه الأحداث الأليمة؟ أعتقد أنه إذا وجدت النية الصادقة وتخلي كل عن أنانيته وجعلنا مصلحة الجزائر والجزائر فقط في أولى أولوياتنا سنصل إلى حل يرضي الجزائر، إن شاء الله. ويجرنا البحث عن الحل إلى الحديث عن أسباب الوضع الذي آلت إليه البلاد حتى ننزع فتائل الألغام المزروعة التي قد تنفجر بين الحين والآخر، والكل يعلم أن الطبيب الناجح يجري فحصا ملائما قبل أن يصف الدواء الناجع للمرض.

بإمكاننا أن نقول للجزائريين إن الرشوة موجودة وكذا

إن ما حدث مؤخرا يندى له الجبين، خاصة عندما يتم تخريب تمثال أحد أبطال الثورة وهو الشهيد الرمز عبد الرحمن ميرة.

إننا، في حزب جبهة التحرير الوطني، نندد بكل قوة، بمس رموز الثورة مهما كان الأمر، فمحاولات إضعاف مؤسسات الدولة والتخريب والنهب خاصة التي تعرضت لها ممتلكات عمومية وخاصة، والتصريحات النارية الهادفة إلى تقسيم وحدة الجزائر شعبا وترابا هي سلوك خطير يجب التنديد به بكل قوة، لكن يجب ألا تنسينا الأحداث المأسوية أو تحجب عنا الممارسات الخاطئة ومظاهر الرشوة والفساد التي مست قطاعات عديدة في كافة أرجاء الوطن وليس في منطقة معينة، حيث يقوم بعض المتظاهرين بحرق مؤسسات الشعب، نقول هذا بعدما ساهمت في ذلك إدارة بيروقراطية لا تستجيب لطموحات الشباب، والدليل على ذلك ما يقوم به المسؤولون المحليون، حيث انغمسوا في الاهتمام بمصالحهم الخاصة وتخلوا عن هموم المواطن المتزايدة، وإذا كانت حالة الشباب الجزائري صعبة في كل ربوع الجزائر الحبيبة فوضع الشباب في الجنوب أكثر سوءا وحالة اليأس والإحباط أكثر تعقيدا، خاصة وأنه يعيش التهميش مرتين، مرة نتيجة الظروف الطبيعية الصعبة والقاسية، ومرة أخرى، وهي الأخطر، نتيجة الحرمان من الاستفادة من الشغل، بالرغم من توفر ثروات في المنطقة ووجود مؤسسات كبرى.

سيدي الرئيس،

دفعني هذا الوضع إلى رفعه عدة مرات إلى السادة الوزراء المعنيين، وآخر محاولة كانت للمرة الخامسة مع السيد وزير الطاقة والمناجم الحالي الذي رفض مقابلتنا، وللأسف هذا هو واقع إدارتنا.

سيدي الرئيس،

كيف يمكن أن نثق في إدارة تتعامل باستخفاف مع نواب الأمة؟ ونتساءل كيف يكون الحال بالنسبة إلى المواطن المغبون في تازرارت وششار وعين زعطوط ومشونش

السيد الرئيس،

من مظاهر "الحقرة"، مواطن تحكم له العدالة بالبراءة ولا ينفذ هذا الحكم، هل يمكننا أن نطلب من هذا المواطن أن يحترم العدالة؟ مصيبتنا اليوم أننا نسن قوانين ولا نحترمها بل ندوسها، ومثال صارخ على ذلك نقول لإخواننا الذين يطالبون بترسيم الأمازيغية...

الرئيس: لا تحتاج إلى "ميكروفون..." طيب.

السيد العيد محجوبي يواصل: إذن نقول لإخواننا الذين يطالبون بترسيم الأمازيغية في الدستور، ليكن لكم ذلك، لكننا نعلم جميعا نحن الجزائريون أن اللغة العربية لغة وطنية ومرسمة في الدستور، لكن هل هي مستعملة في الاجتماعات الرسمية وواقع الإدارة الجزائرية والمؤسسات؟

إن واقع الإدارة والمؤسسات يبين أنه إذا قدمت طلبا باللغة العربية يرفض لالشيء إلا لأنه مكتوب باللغة العربية.

الرئيس: أشكر السيد العيد محجوبي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مدني حود موسىة.

السيد محمد مدني حود موسىة: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب.

إن مبادرة فتح نقاش عام هي نتيجة حتمية خاصة وأن البلاد تمر بأزمة خطيرة قد تمس وحدة الشعب وتؤدي إلى إضعاف أركان الدولة التي نريدها أن تكون دولة لا تزول بزوال الرجال والحكومات والتفريط في وحدة الجزائر يعد خيانة لرسالة شهداء نوفمبر الخالدة.

السيد قاسي رجدال: شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

لقد تم السطو على الجزائر منذ الاستقلال -للأسف- فاعتصبت بلادنا طبقة مغلقة. حفنة من الأشخاص اختلست ثروات الجزائريين لتكوين ثروات ضخمة، بينما الشعب يزداد فقرا عاما بعد عام.

فبعد أن استولى هذا النظام على الحكم بالقوة وحرّف أهداف نوفمبر، لم يهتم هذا النظام الذي تسيّره هذه الحفنة سوى بكيفية تقوية حكمه الشمولي واستمراره، ولم يفكر أبدا -أقول أبدا- في مشروع سياسي لصالح المواطن والجزائر فهو يغش الشعب الجزائري منذ سنوات بالخطاب الديماغوجي والشعبي مستعملا في نفس الوقت خططا عديدة يختلف بعضها عن بعض زمانيا ولكنها متماثلة في الأسس المتمثلة في بث الشقاق بين الشعب ومكافحة الفكر والعصنة.

السيد الرئيس،

ليس من الصدفة أن يزيف هذا النظام تاريخ الشعب الجزائري وينشيء الإسلام السياسي وينشطه ويغذيه إلى يومنا هذا، ويسلم المدرسة الجزائرية وأولاد الشعب إلى التطرف الديني، بينما أبنائه بالخارج، وليس صدفة إذا كان هذا النظام قد أدى إلى بلعمة البلاد على حد تعبير الشاعر والكاتب طاهر جاووت رحمه الله.

وليس من الصدفة أيضا إذا كان هذا النظام قد شجع ظاهرة "الطرابندوا" وهدم نسيج الاقتصاد العمومي وشرع في خصخصة فوضوية حيث لم يعمل على تحضير مؤسسات حقيقية، بل حطم قدرات الشعب وأنهك الإبداعية ومنع حريات التعبير والصحافة وقام بوضع حاجز بينه وبين الساحة السياسية، والقائمة ما تزال طويلة لمثل هذه التصرفات والمناورات الفاضحة التي دبرت لغرض واحد هو تحقير الشعب وخنقه الذي يؤدي إلى التكريع.

وبلدة عمر والرويسات وبرج الحواس وجنين بورزق والقائمة طويلة؟ أقول هذا ولا أريد أن أحمل السيد رئيس الحكومة، وزر الأخطاء السابقة والتراكمات الناجمة عن عشية كاملة، وهو الرجل المشهود له بالجدية والاستقامة في تسيير الشؤون العامة، ونحن على ثقة كاملة في سهره الدائم على معالجة المشاكل مهما كان حجمها.

سيدي الرئيس،

إن مظاهر الظلم الاجتماعي والتهميش و"الحقرة" أصبحت سلوكا يوميا، مما جعل الشباب يشعر بالإحباط وانسداد الآفاق أمامه، وانعدمت المصداقية بين الإدارة والمواطن نتيجة الوعود الكاذبة من بعض المسؤولين.

سيدي الرئيس،

إن ما تعرفه بعض مناطق الوطن من احتجاجات هو دليل على غياب الثقة بين المواطن والإدارة، إن تصرفات بعض المسؤولين هي التي عمقت الشعور بالظلم، ومن هذا المنطلق، نرى أنه من الضروري الإسراع في إدخال إصلاحات عميقة في الإدارة المحلية تمس نمط التسيير وشروط تولي المسؤولية على المستوى المحلي ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

سيدي الرئيس،

إنه كابوس الحرمان الذي حرك الشباب، ويفرض الوضع اتخاذ قرارات شجاعة وجريئة تعيد إلى الشباب ثقته في مؤسساته.

ولا يسعني في الأخير، إلا أن أرفع تحية الإكبار والتقدير لكل أسلاك الأمن التي تحلت بالحكمة والصبر وحسن التصرف في معالجة الأحداث الأخيرة، رغم صعوبة الموقف الذي تخللته استفزازات خطيرة تجاه أعوان الأمن ورموز الدولة، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد محمد مدني حود مويسة، وأحيل

الكلمة إلى السيد قاسي رجدال.

إن صرخة هؤلاء الشباب تأتي من أحشاء منطقة القبائل والأوراس...

الرئيس: السيد رجدال تكلم باللغة العربية، تفضل.

السيد قاسي رجدال (يوصل باللغة الفرنسية): إن صرخة هؤلاء الشباب...

الرئيس: السيد رجدال أنت تتكلم باللغة العربية جيد، تفضل، واصل.

السيد قاسي رجدال (يوصل باللغة الفرنسية): جاءت من أحشاء منطقة الأوراس ووهران وقسنطينة والجزائر العاصمة...

الرئيس: رجاء... رجاء...

السيد قاسي رجدال (يوصل باللغة الفرنسية): لا يمكن تلاعبات التلفزيون الفاضحة، ولا للتلاعبات الفاضحة المتمثلة في تحريض منطقة ضد منطقة أخرى...

الرئيس: رجاء... رجاء...

السيد قاسي رجدال (يوصل باللغة الفرنسية): ولا الرصاص يستطيع كبح إرادة الشعب، أقول إرادة شعب قرر تحرير بلاده سلميا من قبضة المغتصبين...

إن هذا النفاق هو الذي يقتلكم...

السيد الرئيس،

إن الأزمة سياسية وحلها ليس قضية حكومة بل نظام ولا يتعلق الأمر هنا بإعادة تجييس...

أولا، يجب التكفل بصفة عاجلة بالمطالب الشرعية لهذه الشبيبة، وبعد ذلك فتح المجال السياسي الديمقراطي الحقيقي.

إن النظام والسلطة الجزائرية يتغذيان ويكسبان ربحهما من التلذذ والغموض والتفرقة بين الجزائريين، ومن الجهل والغباوة والظلامية والتجهيل.

والنظام يحرص حصرا تاما ومطلقا على مصالحه، وهو مستعد كل الاستعداد لاستعمال كل وسائل العنف على كل صوت يهدده، والجزائريون يعرفون كلهم أسلوب العنف المستعمل، وما رأيناه في مسيرة 14 جوان يعبر بصفة واضحة عن تصرف هذا النظام ومسؤوليته الكاملة فيما يحدث في الجزائر وفي هذه الفاجعة التي يعيشها الشعب الجزائري.

فبعد أن حطم البلاد وقتل أمل الشباب والشعب، ها هو اليوم مندھش وينادي بمغامرة من الخارج عندما رأى هذه الشبيبة التي همشت واحتقرت وأهملت وظلمت تعبر عن آلامها وبأسها.

سيدي الرئيس،

لقد صرخ الشعب الجزائري بما فيه الشباب، داخل الوطن وخارجه رافضا هذا النظام وقرر أخذ مصير مستقبله على عاتقه، وهذا الصراخ نابع من جوف أرض القبائل والشرق والغرب والجنوب والوسط ومن المهجر، أي من كل الجزائريين.

تلك الجزائر التي رفضت الاستعمار في سنة 1954 هاهي اليوم ترفض "الحفرة" والرشوة والظلم والاختلاس، فلا يمكن التلاعبات المخجلة من التلفزيون ولا العوامل الخطيرة الفاضحة أن تدفع إلى تحريض جهة ضد جهة أخرى من الوطن، ولا يوقف الرصاص عزم الشعب ورغبته في تحرير الجزائر من يد المختلسين والمدمرين، فالشعب كله يعلم أن النظام وحلفاءه مسؤولون عن هذه الأزمة.

السيد الرئيس،

السيد قاسي رجدال (يوصل باللغة الفرنسية): تجسد "الحركة الشعبية السلمية يقظة الوعيين الجماعي والسياسي للشعب، الذي عانى ويلات الكبت والقمع طيلة 40 سنة.

المرض حتى أصبح عقبة كأداة في وجه أي تغيير إيجابي منشود.

ثانيا، استفحال ظاهرة الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ باسم السلطة لابتزاز المواطن.

ثالثا، استمرار سياسة الإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مع اتساع دائرة الفقر وتدني القدرة الشرائية وعدم العدل في توزيع الثروات وإسناد المسؤوليات، وعدم العدل في اقتسام الأعباء.

رابعا، عدم المحاسبة على إهمال المال العام وعلى الفساد عند تحمل المسؤولية.

خامسا، بروز مساومات وابتزازات سياسية نفعية ومصاحبة.

سادسا، تحالف قوى الشر والفساد الخلقي والمالي مع المافيا الاقتصادية والمالية التي عشعشت في مفاصل المجتمع وجمعت ثروتها بطريقة غير شرعية خاصة في العشرية الأخيرة، حيث انشغل المجتمع برمته بالإرهاب الهجمي وإفرازاته، وكان الجو مناسبا لهؤلاء السماسرة مصاصي الدماء والمتاجرين بالمبادئ والقيم وحتى بالأعراض لإشعال نار الفتنة مرة أخرى وإذكاء لهيبها، هذا التحالف الذي تم على أساس شريعة إبليس التي لا ترضى إلا بالتحريش المستمر بين عناصر المجتمع الواحد وفق استراتيجية خارجية تنفذها أيادي عصابة من الداخل، تستهدف الاستقرار والوئام والتعايش. قال تعالى: "يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم" وقال أيضا "كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين".

سابعا، وفي مقابل ذلك وعلى الضفة الأخرى، سجل الشعب الجزائري بكل أسف:

أ- غيابا شبه كلي للسلطة في الأحداث الأخيرة على

الرئيس: شكرا للسيد قاسي رجدال، وأحيل الكلمة إلى السيد عزالدين جرافة.

السيد عزالدين جرافة: شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي النواب الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد الرئيس،

إن الظروف الصعبة والمأساوية بل الكارثية، التي تمر بها بلادنا الحبيبة اليوم، خاصة بعد تصاعد موجة العنف والتخريب والتدمير للممتلكات العمومية والخاصة وبغض النظر عن الأيادي الظاهرة والخفية التي تحركها من الداخل والخارج، تفرض علينا -كوطنيين مخلصين ونحن ناقش هذا الموضوع الحساس وفي هذه الظروف الحساسة- أن نبتعد عن أسلوب المزايدة والمتاجرة، وأن نكون في مستوى الأمانة التي تفرض علينا البحث الجدي والمسؤول عن حقيقة أسباب وجذور الأزمة التي تتخبط فيها البلاد والتي تتجدد إفرازاتها كلما وجدت أياد تحركها.

السيد الرئيس،

إننا نجدد اليوم قناعتنا بأن معالجة الأزمة لا تأتي ثمارها إلا بمعالجة أسبابها الحقيقية واقتلاع جذورها، وسأحاول أن أقف على بعض هذه الأسباب باختصار، لأختم إن أمكن باقتراح جملة من الحلول التي أراها ناجعة بإذن الله.

أولا، تعفن الجهاز الإداري في عمومته مما جعله عاجزا عن تجسيد فكرة الخدمة العمومية للمواطن وتقريب الإدارة منه وجعلها في خدمته، مما زاد في اتساع الهوة بين المواطنين والحكام في مختلف المستويات، وهذا ما يفسر التخريب والتكسير والتحطيم لكل ما هو عمومي أو يرمز إلى الدولة حسب مفهومه الخاطيء، وقد استفحل هذا

الرئيس: شكرا للسيد عز الدين جرافة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مخلط.

السيد محمد مخلط: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنني أرى أنه ليس في مقدور أي جزائري ألا يشعر بالآلام التي أَلَمَت بالوطن وما كلفته من أرواح وخسائر هامة في الممتلكات وحتى في التضامن الوطني نتيجة للتصعيد الموجه والمنظم الذي يستغل واقعا اجتماعيا واقتصاديا صعبا ناتجا عن تراكم سنين طويلة من الأزمة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية بهدف عرقلة إرادة الخروج من الأزمة اللعينة وتجاوز آثارها.

سيدي الرئيس،

إن انفجار الوضع بهذه الطريقة وفي وقت ينطلق برنامج الإنعاش الاقتصادي ليس بالحدث البريء، ومن هنا، سيدي الرئيس، نطرح السؤال المشروع: من هو المسؤول؟ ولماذا؟ وخاصة عندما نعلم أن الشعب الجزائري برمته كان وما يزال يئن تحت وطأة هذه الكارثة، ولكن الزيادات وخلق الأوراق والطعن في مصداقية كل شيء تحت عناوين وشعارات مختلفة أوصل الشعب إلى وضع خطير من التشكيك والريبة في كل شيء حتى في تماسكه والتشبث بوحدته.

سيدي الرئيس،

لقد وصلنا إلى نهاية طريق الأزمة، ويجب علينا التحلي بالحكمة والشجاعة السياسية الاعتراف بالخطأ والصواب في مسيرة بلادنا وتصحيح ما يجب تصحيحه في إطار الوحدة الوطنية باحترام المواطن وهيبة الدولة، وهنا يتبادر فيها الولاء والانتماء.

الأقل وتخليها عن وظيفتها الأساسية في حماية الأفراد والممتلكات، وهو واجب دستوري.

ب- خفقان الأصوات التي كانت تنادي بهيبة الدولة والدفاع عن الجمهورية.

ج- ملاحظته بكل جلاء ووضوح تعامل السلطة بسياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع مواطنيها، مما أثار حفيظة شريحة واسعة جدا من المواطنين الذين لم يفهموا إلى الساعة هذا التمييز في التعامل بين المواطنين والجهات.

د- انحياز السلطة إلى الأقلية المشبوهة ذات التوجه العلماني اللائكي التغريبي على حساب الأغلبية الساحقة ذات التوجه الوطني الإسلامي التي تعتبر نفسها الوريث الشرعي الوحيد لشهداء الثورة التحريرية وبيان أول نوفمبر 1954.

هـ- التذبذب المسجل على مستوى الخيارات الاقتصادية الكبرى وعرقلة الاستثمارات الوطنية والأجنبية خاصة الهادفة إلى تنويع الشراكة الاقتصادية مع جهات مختلفة وليس مع شريك وحيد وهو فرنسا.

أما فيما يخص الاقتراحات، فهي كالآتي:

1- بالرغم من كل ما يمكن أن يقال عن الشرعية الحالية، فإننا نؤكد رفضنا القاطع لأي دفع من أي جهة كانت نحو مرحلة انتقالية جديدة تحت أي ثوب أو اسم أو شعار.

2- ضرورة استكمال مسار الوثام الوطني ضمن مسعى المصالحة الوطنية الشاملة التي لا ترى بديلا عنها.

3- التعجيل بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في إطار سياسة التوازن الجهوي والعدالة.

4- اعتماد سياسة التشاور في أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

5- تمكين الإرادة الشعبية من حقها في الاختيار الحر والنزيه لممثليها دون أي إكراه أو تزوير، وفي هذا الصدد نقترح وضع ضوابط وضمانات للانتخابات المقبلة تكون محل اتفاق بين السلطة والأحزاب السياسية مسبقا حتى نتفادى عملية انتخابية...

السيد عبد الحق بومشرة: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

اختلط علي الأمر في مرحلة من مراحل النقاش، فهل نحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة أم بيان السياسة العامة؟ أعتقد أننا بصدد مناقشة موضوع من المواضيع التي أوشكت أن تدفع بالجزائر إلى أزمة لا قبل لنا بها.

إن ما أصاب بلادنا في هذه الآونة الأخيرة هو من صنع أيدينا، ولو كان هذا بإيعاز وتحريض من أطراف وجهات داخلية وخارجية معروفة بعدائها للشعب ولمقوماته، وقد بات من المؤكد أن النظام في بلادنا لم يرق بل لم يرد أن يرقى إلى مستوى تطلعات الشعب ومقتضيات التحولات التي تعرفها الجزائر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فما هو يسلب الحقوق المكفولة دستوريا ويقمع الحريات ويصادر الأصوات، حجته في ذلك التخوف من الانزلاقات والانحرافات وكأن الشعب لم يبلغ بعد سن الرشد!

فكلما استعد الشعب للخروج من أزمة إلا وأدخل في أخرى، وكلما اقترب من شاطئ الأمان إلا وزج به داخل أمواج متلاطمة، والمحنة التي يعرفها اليوم والتي أكدتم، سيادة رئيس الحكومة، أنها محنة مفروضة، فهل فرضتها طبيعة التحولات أم فرضها الانسداد أو الاختلالات في التوازن أم الإجراءات التي شرعت الحكومة في تطبيقها والتي أخشى ما أخشاه عليها أن تجهض -لا قدر الله- جراء ممارسات تتنافى وأصول التسيير وإدارة المشاريع؟

إن الأحداث الأخيرة وتسلسلها وتزامن بعضها مع بعضها الآخر وانتقالها، بل شكل انتقالها، وما سبقتها من عمليات التسخين في الداخل والخارج، توحى بأن الأمر غير عفوي، بل تؤكد انتقائيته في اشتعاله وتطوره، ويحدث ذلك، وللأسف، والمجتمع بمختلف شرائحه، بأحزابه السياسية وجمعياته المدنية يتحسر ويستنكر ويندد، وليس إلا، دون تحرك في الاتجاه الإيجابي جراء كبح للعزائم وتضييق على الحريات فرضتها سلوكات وتصرفات أقل ما يقال عنها إنها غير حضارية.

سيدي الرئيس،
يؤسفني أن أثير الانتباه إلى أن هناك ولايات من الوطن تعاني -ربما- أكثر من غيرها بالرغم مما تساهم به في الاقتصاد الوطني، ولم تزايد على بقية ولايات الوطن، وتقوم بهذا الدور حرصا منها على الجزائر وهي متأكدة من أن الوطن سينصفها لامحالة.

سيدي الرئيس،
لا يكون التغلب على الأزمة بالتشنج والعنف بل بالحوار والتشاور واحترام مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، هذا كله يفضي إلى نتائج ترضي الجميع.

السيد رئيس الحكومة،
يجب على الجزائر التخلص من أزمته في أقرب وقت ممكن لتتدارك تخلفها الهائل في جميع المجالات رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات متعددة الأوجه.

إن التردد في الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية هو أسوأ حالة يمكن أن تستمر.

أصبح إصلاح الإدارة العمومية حتمية قصوى لإعادة تنظيم العلاقة بينها وبين المواطن.

ويجب أخيرا، على الدولة الجزائرية أن تتناول المطالب الواضح والملح لمنطقة القبائل بكل شجاعة في إطار الدستور والوحدة الوطنية.

ولايفوتني في هذه المناسبة، أن أحيي صبر وشجاعة وتضحية أعوان قوات الأمن من الدرك والشرطة على ما قدموه من تضحيات عندما ناداهم الوطن.

شكرا، سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد محمد مخلط، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحق بومشرة.

السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
بعد تقديم تهنئتي للوزراء الجدد الذين التحقوا بالطاقم الحكومي ودعائي للجميع بالتوفيق في هذا الوقت الدقيق، فإن الأحداث المؤلمة التي مرت بها بعض المناطق من وطننا الغالي المفدى، تجعل الحديث عنها حين وصفها وتحليل أسبابها ومسبباتها أمرا ليس بالهين، وإن من يريد حصرها واختصارها في سنتين من الزمن، أو في مجيء الحكومة الحالية أو التي سبقتها يكون قد جانب الصواب، لأن المشاكل متراكمة منذ بداية التسعينات سواء من جانبها السياسي الذي ثبتت محدوديته وجعل الأزمة تتعقد أكثر فأكثر أو من الجانب الاجتماعي الذي تم إهماله عند خضوع بلادنا لاقتصاد السوق الذي قيل لنا إنه أمر مقضي، وما انعكس عنه من تفش البطالة وأزمة في السكن وغلاء في الأسعار وزيادة في نسبة الفقر واتساع رقعته وانتشار للآفات بمختلف أنواعها والتي ضاق المواطنون بها ذرعا مثل التعسف في استعمال السلطة وهضم الحقوق، حتى أصبح المواطن لا يصل إلى حقه مهما كانت درجة مشروعيته فيه إلا بالوساطات والمعارف الشخصية التي أصبحت لا تقتصر على الأشخاص فيما بينهم، بل تعدى ذلك إلى تعامل الإدارات فيما بينها، فلا حاجة تقضى ولا ملف يسوى في إطاره وأجاله القانونية ما لم يكن لهذه العوامل شأن فيه، ودون التوسع في التحليل وتعداد السلبيات والمشاكل التي تهدد تماسك المجتمع واستقراره والتي جعلت حلولها تزداد تعقيدا كلما حسنت نوايا المكلفين بمعالجتها، وصدق عزمهم في ذلك حتى أصبح بقدر أهل العزم تأتي المشاكل، لا العزائم، لأن أصحاب المصالح والغنائم لا يتوانون في تشييط العزائم والهمم في كل وقت وفي كل حين، وما زاد ذلك تعقيدا هو الدور السلبي لبعض الصحف المرة، عفوا التي تصف وتدعي أنها حرة والتي تدعو إلى التفرقة والتحريض وإلى محاولة فرض اتجاه فكري أحادي شاذ لا يجد أي امتداد له في أعماق شعبنا الأصيل ولا يعكس من الواقع إلا ما يشوش على أفكار المواطن ويلوثها، ويبث روح الإحباط في نفوس

إن العاقل المتبصر ليدرك حق الإدراك أن حادثة بني دواله لا يمكنها أن تتعدى حجمها، ألم تكن هناك وسائل أكثر موضوعية لمعالجة المشكلة؟ هل سدت كل السبل للوصول إلى الحقيقة؟ وكيف لهذه الحادثة أن تدفع إلى المطالبة برحيل رمز من رموز الدولة وهيبتها وسيادتها؟

إن مشكلة البطالة والإقصاء و"الحفرة" بكل أشكالها وأنواعها والرشوة والفساد أمور تثير غضب المجتمع الحي، لكن لا تعالج بالعنف والثوران ولا بالتخريب والدمار وإزهاق الأرواح.

إن الجزائر تخوض معركة شرسة ضد التخلف والفقر والإقصاء وكل الآفات التي تنخر المجتمع من جهة أولى، وترمي بكل ثقلها لاستتباب الأمن والاستقرار والقضاء على كل مظاهر العنف من جهة ثانية، وموازة مع ذلك تخوض تحولات سياسية واقتصادية عميقة، يقتضي الوصول إلى تحقيق غاياتها نضالا متواصلا وعملا دؤوبا في كنف السلم والاحترام والاستقرار، وترك الشعب يقرر مصيره بنفسه ويدير شؤون حياته من خلال مؤسسات قائمة على أساس الشرعية الشعبية.

إن التخفيف من معاناة الشباب في مسعاهم للحصول على منصب عمل وإنشاء مؤسسة صغيرة، والعمل على تمكين الفئة الأكثر حرمانا من كسب قوتها ومسكن يؤوي أفرادها، ووضع حد لكل مظاهر الظلم والتعسف في استعمال السلطة لكفيل باسترجاع الثقة المفقودة، وزرع الأمل.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد عبد الحق بومشرة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن سهلي.

السيد عبد الرحمن سهلي: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،

للبلاد. لذلك فإن مبادرة فتح باب الحوار والتشاور التي دعا إليها فخامة رئيس الجمهورية وحدد معالمها والتي شرع فيها السيد رئيس الحكومة، يجب أن تكون مع جميع الأطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة الانتشار والتأثير في المجتمع، هي الطريق الصحيح لمواجهة الأزمة التي تخرج عن كونها ظرفية، ما تلبث أن تزول من بلد الملايين من الشهداء إذا ما تمت مواجهتها بالواقعية والمصارحة والمصالحة.

السيد الرئيس،

للقوانين التي شرعتم في تنفيذها أو التي تعتمدون تقديمها إلى المجلس خلال الآجال القريبة القادمة مثل قانوني البلدية والولاية وحتى قانون الانتخابات لن يكون لها وقع لدى المواطنين بالمناطق المحرومة والمعزولة ما لم تتوج بتقسيم إداري يساعد على التحكم في المناطق الجغرافية لوطننا الشاسع، ويساعد على إقامة توازن جهوي عادل ويعيد الاعتبار إلى مناطق طالما عانت كثيرا العزلة والتهميش خلال مختلف مراحل التنمية الشاملة، وهذا المطلب قد حملني سكان منطقة "أفلو" بجبال العمور بمختلف شرائحهم لتبليغه إليكم، وهم مستعدون للتعمير بدل التدمير وللتجبير بدل التكسير وأن يحترقوا بدل أن يحرقوا. والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمن سهلي. عند هذا الحد نوقف أشغالنا، ونستأنف جلستنا الموالية غدا في الساعة التاسعة والنصف صباحا. شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة التاسعة والثلاثين ليلا

الشباب ويسد أبواب الأمل أمامه كلما فتحت، واتخاذ المواقف المسبقة من كل مبادرة حسنة يتطلع إليها المواطن أو يتم اتخاذها في اتجاهه من السلطة لاستعادة بعض الثقة المفقودة في مؤسسات دولته. ودون الغوص في تعداد مواقفها التي لم تنج منها حتى التلفزة الوطنية التي يتمتها والقيم الوطنية والدينية التي داستها والديمقراطية وحرية التعبير التي شوهتها ونالت من سمعتها، فإن موقفها الأخير لضرب برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طالما تكررت المطالبة به في مجلسنا هذا والذي يعتبر مبادرة نادرة في تاريخ برامج التنمية الوطنية سواء من حيث الأموال المرصودة له أو من حيث المدة المحددة لتحقيقه والذي من غريب الصدف أن يتزامن مع أحداث مؤلمة، فحاولت هذه الصحف التقليل من أهميته والتعتيم عليه لجعله نتيجة لهذه الأحداث واستجابة لها، لأن "اللوبيات" التي تقف وراءها تعلم أنه لو انطلق هذا البرنامج في جو من الهدوء والطمأنينة والوثام لسحب البساط من تحتها وأسقطها، وأصبح طريقا لتعزيز ثقة المواطن في دولته وهياً الظروف لمصالحة وطنية بين جميع الجزائريين وسد الطريق أمام أصحاب المصالح في كل المواقع وفي جميع المستويات.

السيد الرئيس،

إن المعضلة الكبيرة التي كادت أن تتخلص منها بلادنا بعد مرور عشرية كاملة حتى وقعت في مستنقع آخر، ليس بإمكان السلطة التنفيذية وأجهزتها المحلية معالجتها بمفردها مهما صدقت النوايا وتضاعفت الجهود، وإن البرلمان الذي أشرفت عهده على نهايتها لم يجتمع بغرفتيه لامع رئيس الجمهورية الحالي ولا مع من سبقه، قد يجعل هذه المؤسسة الدستورية تنطبق عليها مقولة "اليّ ماشاورك هناك" بالنسبة إلى القضايا الحاسمة